

Document: EB 2013/108/R.27
Agenda: 7(e)
Date: 5 April 2013
Distribution: Public
Original: English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مقترح لإعادة جدولة ديون جمهورية مالي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre McGrenra

مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

Ides de Willebois

مدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى

رقم الهاتف: +39 06 5459 2397

البريد الإلكتروني: i.dewillebois@ifad.org

Ruth Farrant

المراقب المالي ومدير

شعبة المراقب والخدمات المالية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2281

البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثامنة بعد المائة

روما، 10-11 أبريل/نيسان 2013

للموافقة

توصية بالموافقة

يوصى المجلس التنفيذي بالموافقة على مقترح تسوية ديون يتعلق بمتأخرات جمهورية مالي الخاصة بالقروض المستحقة للصندوق، وتفويض رئيس الصندوق بالتفاوض على اتفاقية لتسوية الديون وتوقيعها بما يتماشى مع الشروط والأوضاع الواردة في الفقرة 15. وسيتم عرض اتفاقية تسوية الديون الموقعة على المجلس التنفيذي للعلم في دورة لاحقة.

مقترح لإعادة جدولة ديون جمهورية مالي

أولا - المقدمة

- 1- طلبت جمهورية مالي من الصندوق إعادة جدولة ديونها المتعلقة بقروضها المستحقة. وقد أعلنت الحكومة الصندوق بأن تسديد ديون الجهات المانحة مثل الصندوق الذي استمر في دعم مالي منذ بداية الأزمة السياسية في مارس/آذار 2012، تبقى واحدة من أولوياتها. إلا أنه، ونظرا للوضع الراهن، فإن الموارد المتاحة على المستوى الحكومي تستخدم أساسا لاستعادة الأراضي التي تمت خسارتها، ولتحقيق الأمن وإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن.
- 2- في هذا السياق، ومنذ نوفمبر/تشرين الثاني 2012، أخفقت الحكومة في تسديد لدفعات للصندوق عند استحقاقها. وامتثالا للإجراءات المعمول بها في الصندوق، فقد تم تعليق حافظة مالي في 17 يناير/كانون الثاني 2013، مما يعني أن المشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق والمصممة للتخفيف من حدة الفقر في مالي، لم تستلم أية أموال منذ 17 يناير/كانون الثاني، مما أدى إلى تقليص أنشطتها. وستتوقف هذه الأنشطة بالكامل في الأسابيع القادمة في حال لم يتم رفع هذا التعليق المالي.
- 3- الهدف من هذه الوثيقة هو السعي للحصول على موافقة المجلس التنفيذي على شروط وأوضاع الاتفاقية التي تم التوصل إليها من حيث المبدأ بين جمهورية مالي والصندوق لإعادة جدولة ديون مالي. وسيسمح ذلك للصندوق باستئناف الصرف على حافظته في البلاد.

ثانيا - الخلفية

- 4- ما زال الوضع السياسي والأمني في مالي غير مستقر منذ أحداث مارس/آذار - أبريل/نيسان 2012، التي شهدت سيطرة المتمردين من الطوارق والجهاديين الإسلاميين على النصف الشمالي من البلاد بعد عزل الرئيس من قبل الجنود المتمردين.
- 5- وأدى الانقلاب الذي حدث في أبريل/نيسان 2012 إلى وضع نهاية للخطط الرامية إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في أواخر أبريل/نيسان ويوليو/تموز 2012 على التوالي. ويعد مفاوضات مع الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية، وافقت الطغمة العسكرية على التثحي جانبا للسماح بتعيين رئيس مؤقت للبلاد. وامتثالا للدستور، غدا رئيس الجمعية الوطنية رئيسا مؤقتا للبلاد، وقام فيما بعد بتسمية حكومة

تكونقراط إلى حد كبير. وفي هذا الوضع، لم يكن بالإمكان إجراء الانتخابات ضمن مهلة الأربعين يوما كما كان مخططا له، وبالتالي فقد وافقت الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية على تمديد الموعد الأقصى للانتخابات حتى أبريل/نيسان 2013.

6- في أوائل شهر يناير/كانون الثاني 2013، تدهور الوضع الأمني عندما قام مقاتلون من تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، ومن أنصار الدين، وحركة الوحدة والجهاد في أفريقيا الغربية بالاستيلاء على بلدين في وسط البلاد الذي يقع تحت سيطرة الحكومة، وهددوا بالزحف على العاصمة باماكو، مما اضطر الجيش المالي، بدعم من فرنسا، إلى التدخل وتوفير دعم محلي واسع ضمن مالي. وقد خلف هذا النصر العسكري السريع نسبيا أثرا كبيرا على الوضع السياسي والأمني، حيث هرب الإسلاميون من مدن الشمال، في حين بدأ الجيش بالزحف إليها. وفي الوقت الحالي، وعلى الرغم من نجاح الحملة العسكرية، بدأ المقاتلون الإسلاميون الذين اختفوا خلال هذه الحملة في وادي نهر النيجر في إظهار مقاومة شرسة في الصحراء في منطقة أدرار دي إيفوغاس الوعرة بالقرب من الحدود مع الجزائر. إلا أن معظم المناطق المكتنزة بالسكان في الشمال عادت الآن تحت سيطرة الحكومة، حيث تعود الحياة فيها إلى طبيعتها بعد عشرة أشهر من احتلالها من قبل الجهاديين. وفي هذا السياق تطلب حكومة مالي الدعم لاستعادة السلام في الشمال، ولضمان إعادة توطين السكان المشردين.

7- أدت العمليات العسكرية في شمال ووسط مالي إلى تفاقم الوضع الإنساني الذي كان سيئا بالأساس وأثار مخاوف جدية حتى قبل بدء النزاع المسلح. إذ وصل عدد اللاجئين في البلدان المجاورة، وبخاصة موريتانيا وبوركينا فاسو والنيجر إلى حوالي 143 000 شخص، إضافة إلى ما يقدر بحوالي 228 920 شخصا من المهجرين داخليا في مالي.

ثالثا - حافظة مالي

8- يعتبر الصندوق واحدا من الجهات المانحة القليلة التي دعمت الحكومة تاريخيا في تنمية الجزء الشمالي من البلاد. وتضم حافظة الصندوق في مالي خمسة مشروعات جارية، مع خمسة قروض من الصندوق، وستة مكونات ممولة بمنح. وفي عام 2012، وبهدف مواجهة الأزمة وموامة الحافظة مع السياق الجديد، أعد الصندوق استراتيجية مرحلية مع حكومة مالي بما يتماشى مع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلاد، مركزا أنشطته في جنوب القطر. وتم الإبقاء على بعض الأنشطة في الشمال من خلال شراكات مع منظمات غير حكومية ومع وكالات للأمم المتحدة الموجودة في الميدان.

9- هنالك مشروعان في الشمال، وهما برنامج التنمية الريفية المتكاملة في كيدال، وبرنامج الاستثمار والتنمية الريفية في الأقاليم الشمالية، لم يتم تعليقهما. وبشراكة وثيقة مع الحكومة، نجح الصندوق في دعم الأنشطة لصالح المجتمعات المحلية في هذه الأقاليم من خلال شراكات مع منظمات غير حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة مروجاً لاستدامة البنى الأساسية الموجودة. وبصورة موازية، كان أداء مشروعين في الجنوب، وهما برنامج التمويل الريفي الصغري، وبرنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل، جيدا بصورة نسبية في عام 2012 على الرغم من الظروف المحيطة.

- 10- منذ بداية النزاع والتعليق المالي في يناير/كانون الثاني 2013، اضطرت الحافظة بأكملها لتقليص أنشطتها بسبب الافتقار إلى الأموال. وتواجه مشروعات الصندوق نقصا حادا في النقد، وستضطر جميع الأنشطة للتوقف في الأسابيع القادمة ما لم يتم رفع الحظر.
- 11- ستكون الأموال ضرورية لدعم الموسم الزراعي القادم، حيث أن المزارعين يعانون من الافتقار إلى المساعدة من وزارة الزراعة وغيرها من الشركاء التقنيين بعد احتلال الإقليم الشمالي. إضافة إلى ذلك، ومع الاستعادة التدريجية للشمال، سوف يعود المهجرون والمشردون داخليا إلى بيوتهم، ليجدوا أصولهم ومواردهم قد تلاشت. وهناك حاجة ملحة لاستعادة الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية في الأراضي المحتلة والتي تعد مكونا من مكونات المشروعات التي يدعمها الصندوق من خلال موارد الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي. ولن تتمكن حكومة مالي من مواجهة هذه الأزمة المتعددة الأبعاد وحدها، وبالتالي فإن دعم الصندوق من خلال برامجه الجارية سيكون ضروريا في مرحلة إعادة الإعمار.

رابعاً - وضع الديون

- 12- تضم الحافظة الإجمالية لقروض الصندوق المقدمة إلى حكومة مالي 12 قرصا بشروط تيسيرية للغاية، برسم خدمة يعادل 0.75 بالمائة و 1 بالمائة؛ ولم تصل أية من هذه القروض إلى مرحلة الاستحقاق النهائية.
- 13- بلغت متأخرات مالي للصندوق بتاريخ 28 فبراير/شباط 2013 حوالي 1.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل 1.3 مليون يورو تقريبا)¹، وهي تتزايد باستمرار.

خامساً - نهج إعادة جدولة الديون

- 14- بعد مناقشات عقدت على هامش الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق بين رئيس الصندوق والوفد المالي، طلبت حكومة مالي أن ينظر الصندوق في إعادة جدولة ديونه للسماح باستئناف الصرف.
- 15- أعد الصندوق مقترحا لإعادة جدولة الديون بتاريخ 21 مارس/آذار 2013، ووافقت حكومة مالي على خطة لتسوية المتأخرات بتاريخ 25 مارس/آذار 2013. وأما خطة إعادة جدولة الديون التي تم الاتفاق عليها بين حكومة مالي والصندوق فهي على النحو التالي:

(أ) يعرف مبلغ الديون التي ستعاد جدولتها كجزء من خطة تسوية الديون المقترحة على أنه صافي القيمة الحالية للتعويض، وهو يضم، بالنسبة لجميع القروض التي يتم تسديدها حاليا، الاسترجاع الكامل لأصول القروض المستحقة مع رسوم خدمتها حتى تاريخ موافقة المجلس التنفيذي على هذه الخطة.

(ب) وعلى أساس المنهجية المذكورة أعلاه، يتوقع أن تكون اتفاقية تسوية الديون بتاريخ موافقة المجلس التنفيذي عليها بحدود 1.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (مما يترجم باستخدام سعر صرف الدولار الأمريكي/وحدات حقوق السحب الخاصة بتاريخ 28 فبراير/شباط 2013 بحوالي 1.5 مليون يورو).

¹ بسعر الصرف الذي طبقه صندوق النقد الدولي بتاريخ 28 فبراير/شباط 2013.

- (ج) ستتم جدولة تسديد المتأخرات على مدى خمس سنوات، بما في ذلك فترة سماح مدتها عامين.
- (د) سيتضمن مبلغ الديون التي ستتم إعادة جدولتها المبلغ المستحق حالياً فقط، ولن يشمل أية تسديدات مستقبلية للقروض التي ستستحق خلال فترة خطة تسوية الديون.
- (هـ) سنقوم مالي بتسديد دفعة أولية قدرها 50 000 يورو بتاريخ توقيع اتفاقية تسوية الديون.
- (و) سيتم الحفاظ على صافي القيمة الحالية لإعادة جدولة الديون المقترحة من خلال تطبيق معدل خصم ثابت، يستند إلى المركّب الوسطي الترجيحي لسعر الصرف الفوري لوحدة حقوق السحب الخاصة لمنحنى العائد النهائي للعملات الأربع التي تشكل وحدات حقوق السحب الخاصة، بما يتماشى مع العملة التي تم بها تقديم القروض، أي باليورو. وسوف يحدد الصندوق معدل الخصم إما بتاريخ تسديد الدفعة الأولى، أو بتاريخ توقيع الاتفاقية، اعتماداً على أيهما الأسبق.
- (ز) أما التقريب الحالي لمعدل الخصم فهو 0.56 بالمائة. ولا بد من التأكيد على أن هذا المعدل الذي يساوي 0.56 بالمائة إنما هو معدل إشاري يستند إلى خطة تسديد مدتها خمس سنوات. وسيتم تحديد المعدل الفعلي عند الاقتراب بصورة أكبر من تاريخ عرض هذه الخطة على المجلس التنفيذي، وسيتم ربطه بالتاريخ الذي يستلم فيه الصندوق الدفعة الأولى المتفق عليها. ويفترض أن يبقى معدل الخصم الوسطي المرجح ثابتاً طوال فترة التسديد، بما في ذلك أية فترات سماح إضافية قد يتم تطبيق إعادة الجدولة عليها.
- (ح) يرد الجدول الزمني الإشاري للتسديد في الملحق.
- (ط) اختارت مالي أن تسدد اتفاقياتها المالية باليورو. وسيتم الحفاظ على عملة الدفع المختارة هذه لأغراض التيسير، مع الفهم الواضح بأن مستحقات الحكومة للصندوق معينة بوحدة حقوق السحب الخاصة، وأن المقترض هو من سيتحمل أية مخاطر قد تنجم عن تقلبات في سعر الصرف بين وحدات حقوق السحب الخاصة واليورو.
- (ي) ستتضمن اتفاقية تسوية الديون بندا ينص على أنه في حال لم يحترم المقترض التزاماته بموجب اتفاقية تسوية الديون، يجوز للصندوق أن يعلن، في هذه الحالة، بوجوب تسديد أي مبلغ مستحق بمفعول فوري (الإنفاذ المبكر) وأن يعلن أن اتفاقية تسوية الديون قد غدت باطلة ولاغية.

الخطوة الإشارية لتسديد المتأخرات

| | | |
|----------------------------|--|---|
| [ما يعادل 50 000 يورو] | 5 2 1 320 399 43 245 %0.56 | سنوات التسديد سنوات فترة السماح مبلغ التسوية الدفعة الأولى (حقوق السحب الخاصة) معدل الخصم الإشاري |
| المبلغ (حقوق السحب الخاصة) | نصف السنة | السنة |
| 43 245 | 1 | 2013 |
| | 2 | 2013 |
| | 1 | 2014 |
| | 2 | 2014 |
| 216 789 | 1 | 2015 |
| 216 789 | 2 | 2015 |
| 216 789 | 1 | 2016 |
| 216 789 | 2 | 2016 |
| 216 789 | 1 | 2017 |
| 216 789 | 2 | 2017 |
| — | 1 | 2018 |
| — | 2 | 2018 |
| — | 1 | 2019 |
| — | 2 | 2019 |
| 1 343 976 | | مجموع المبالغ المسددة |